مجلة كلية بلاد الرافدين الجامعة

مجلة انسانية نصف سنوية تصدر

عن كلية بلاد الرافدين الجامعة

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Sciences (BAJHSS)

العدد: الاول

السنة: 2021

The US occupation of Iraq and the position of the United Nations

Omer Abdalla

[1] Department of Law, Bilad Alrafidain University College, 32001, Diyala, Iraq

*Corresponding author: dromarabdullaha0@gmail.com

Received 25- Aug -2020, Accepted 20-Sep-2020, Published 25- jan-2021

Abstract:

The American invasion for Iraq represents the peak of changing in international system upon Iraqi issue , applying for the National American Security strategy which was adopted by the American administration of G. W. Bush in September 2002 especially the concept of prevention strikes where we can say that Iraq was the first test field of such strategy . This strategy was regarded as a reaction against 11/9 attacks by the American administration. Actually, it was representing a practical application of the tenets of senior administrators of Bush administration, and theorists of both right conservative and religious in The United States who found 11/9 attacks a great chance for applying imperialism or colonialism ideas to intervene in international issues. The American invasion for Iraq is unlawful according to The United Nations charter which is related to the right of legal defense of states if they confront or expose a threat or armed assault nevertheless the American administration has broken the rules of international laws. Arguably that United Nations is undergone by The United States to work for its benefits after covering that by international legal laws.

Key words: US occupation, United Nations.

الاحتلال الامريكي للعراق وموقف الامم المتحدة

عمر عبد الله عفتان
dromarabdullaha0@gmail.com

قسم القانون، ، كلية بلاد الرافدين الجامعة، 32001، ديالى، العراق

الخلاصة:

يمثل الاحتلال الامريكي للعراق ذروة التغير في النظام الدولي على القضية العراقية تطبيقا لاستراتيجية الامن القومي الامريكي التي تبنتها ادارة "جورج دبليو بوش" في سبتمبر 2002 ، ولا سيما مبدأ الضربات الوقائية بحيث يمكن القول ان العراق كان ساحة الاختبار الاولى لهذه الاستراتيجية الجديدة . ومع ان الادارة الامريكية قدمت هذه الاستراتيجية باعتبارها ردا عمليا من جانب هذه الادارة على هجمات 11 سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن ، فأن الافكار الرئيسة التي تضمنتها كانت تمثل في واقع الامر تطبيقا عمليا لافكار كبار مسؤولي ادارة "بوش" ومنظري اليمين المحافظ واليمين الديني في الولايات المتحدة اللذين وجدا في هجمات سبتمبر فرصة مثالية لتطبيق الافكار التوسعية للتدخل في الساحة الدولية . ان الاحتلال الامريكي للعراق جاء مخالفا لما نص علية ميثاق الامم المتحدة المتعلق بحق الدفاع الشرعي المكتسب للدول اذا ما تعرضت الى اعتداء مسلح عليها او التهديد الوشيك وبذلك حطمت قواعد القانون الدولي وقوضت فاعليتها وعليه يمكن القول ان الولايات المتحدة الامريكية تمكنت من تطويع منظمة الامم المتحدة للعمل على تحقيق اهدافها بعد تغليفها برداء الشرعية الدولية .

الكلمات المفتاحية: : الاحتلال الامريكي، الامم المتحدة.

المقدمة

يمكن توصيف الدوافع الكامنة لإقدام الولايات المتحدة على غزو العراق بانها تشكل الذرائع الحقيقية الدافعة للولايات المتحدة لغزو العراق واحتلاله . عند محاولتنا التعرف على هذه الدوافع يتبين لنا ان الولايات المتحدة لم تكتمها كما لم تنكر قيمتها كدوافع ، وإنما قللت من اثرها على تخطيطها الاستراتيجي لغزو العراق . مما لا شك فيه ان حجم الاحتياط النفطي الثابت (proven reserves) والهائل في العراق يجعل هذا البلد صاحب الاحتياط الثاني بعد السعودية ، بل ربما يكون الاحتياطي العالمي الأول اذا بوشر بالاستكشافات مستقبلاً، وان امتلاك العراق قطاع كبير من الاحتياطي يجعله هدفا ذا قيمة جيو اقتصادية و جيو استراتيجية كبيرة . واذا ما اخذ الجانب الجيو استراتيجي بعين الاعتبار سنجد ان العراق يتوسط مناطق المعادن النفطية العملاقة في الإقليم، مما جعله يشكل

قلب المنطقة. فالخليج يتواصل معه ، وايران تلتصق به ، ومكامن قزوين ليست بعيدة عنه، كما انه يقع في مركز جيو استراتيجية منظومة انابيب النقل في المنطقة، وهو بذلك يؤثر فيها ويتاثر بها.

وعندما نقرن هذا بأهمية النفط (والغاز) كمحرك اساسي ورئيسي للطاقة في القرن الحادي والعشرين واحتمالات نضوب العديد من المكامن النفطية العاملة الان ، وطول عمر الاحتياطيات العراقية ، نجد ان كل ذلك سيجعل من العراق هدفاً مغرياً للولايات المتحدة للتحكم كليا بمصادر الطاقة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً . يحاول البحث ان يسلط الضوء على الاحتلال الامريكي للعراق وموقف الامم المتحدة منه، هل الاخيرة مع القرارات التي شرعنة الاحتلال ام مع رفض الاحتلال وتداعياته على السلم والامن الدوليين؟. تنطلق مشكلة البحث من الرغبة الحقيقية لمنظمة الأمم المتحدة لأخذ دورها تجاه احتلال العراق وتعزيز وجودها في ظل الظروف الصعبة التي ادت الى اختلال التوازن الدولي في اعتلاء الولايات المتحدة الأمريكية قمة النظام العالمي الذي تحول الى نظام احادي القطبية. تنطلق فرضية البحث من الحاجة الرئيسة والأساسية لدور الأمم المتحدة كمنظمة عالمية للأمن والسلام وان الاحتلال الامريكي للعراق كان خلافاً للشرعية الدولية وتجاوزاً على دور الأمم المتحدة. قسم البحث الى مقدمة ومبحثين، تناول الأول الاحتلال الأمريكي للعراق، بينما يركز الأخر على موقف الأمم المتحدة من الاحتلال، والخاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات التي توصل اليها البحث.

المبحث الأول

الاحتلال الأمريكي للعراق : الدوافع والاهداف

المطلب الأول : العراق في استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية: الدوافع والأهداف:

لقد قيل الكثير في تفنيد الدوافع والاهداف الامريكية لاحتلال العراق وخاصة ما يتعلق بالهيمنة على النفط العراقي باعتبار انه كان متاحاً للولايات المتحدة الامريكية حتى وقت الازمات ووقت الحصار، الا ان هذا التبرير سرعان ما يرد عليها بان صافي الربح الاستراتيجي الذي ستحصل عليه الولايات المتحدة بعد فرض سطوتها على النفط العراقي وجواره سيبرر كافة الافعال الموجهة للحصول عليه، صحيح ان جدلا كهذا كان يمكن ان يكون معقولا لو ان متخذ القرار الامريكي تعامل مع الحالة تعاملا تقليدياً بعيداً عن اقحام المرامي الاستراتيجية البعيدة المدى في التخطيط الاستراتيجي والية اتخاذ القرار، وهذا امر مستحيل في حالة دولة عظمى كالولايات المتحدة التي لها من المرامي والاهداف الاستراتيجية ما يجعلها تنظر الى العالم بمنظور يجعل تحقيق هذه الاهداف من اولى موجباته[1] .

من هنا سيكون السعي لفرض السيطرة على مكامن واحتياطي النفط العراقي واحكامها من اوائل الدوافع الحقيقة للتخطيط الاستراتيجي الامريكي لغزو العراق واحتلاله سعيا لتحقيق موقف ملائم للتحكم بجيواستراتيجية المنطقة على الصعيد الكوني الان وفي المستقبل .

اما الدافع الكامن الثاني فهو متعلق بالاول ومنطلق منه ، ذلك ان الموقع الجيو استراتيجي للعراق يشكل جوهر القيمة للاقليم بشكل عام . فالعراق رابط استراتيجي ذو اهمية خطيرة بكل من اقليم الخليج العربي الفرعي (Arabian gulf sub region) واقليم ايران – افغانستان ومن ثم الى الصين واقليم القفقاس واقليم ايران – اسيا الوسطى وتركيا واقليم المشرق العربي .. ان هذه حلقة رابطة تكاد تكون منطقة الظهير فيها من القيمة الجيو استراتيجية ما يجعلها مغرية لحاضنة القدرة للتقدم للاستحواذ عليها . فبين زاخو (حيث حدود الناتو الان وربما الاتحاد الاوروبي مستقبلا) والخليج العربي (حيث تنطلق خطوط المواصلات صوب الشرق الاقصى) اكثر من 1200كم، وان(90%) يقطعه خط سكة حديد ذو عرض معياري (standard gauge) إضافة الى منظومة طرق مواصلات برية جيدة [2].

ان التبحر في قيمة هذه الحلقة الرابطة جعل الولايات المتحدة تدفع باتجاه توسيع منطقة الشرق الاوسط لتشكيل ما يسمى الشرق الاوسط الكبير (greater middle east) ، وهي المنطقة التي تحدها الصين من الشرق ، والاتحاد الروسي والبحر المتوسط من الشمال ، وشبه القارة الهندية والبحر العربي من الجنوب ،والمحيط الاطلسي من الغرب .. ان نظرة واحدة الى الخريطة سترينا كيف ان العراق يقع في مركز هذه الكتلة الجيو-استراتيجية الفائقة والغنية ، مامكننا الافتراض ان قلب الارض هو العراق وفق الطروحات الجيوبوليتيكية الحديثة. وان هذا ليس مطابقاً لحقائق اصبحت معروفة عن تشابك وتقاطع وتلاحم القيم الاستراتيجية والجيوبوليتيكية في عالم القرن الحادي والعشرين الذي تمثل القدرة والطاقة والمعلوماتية بنيته الارتكازية العظمى .

ومرة اخرى نعود لنبين ان مقاربة تقليدية للتعامل مع ما جاء انفا لم تكن لتدفع لشن الحرب والغزو سعيا للاستحواذ على العراق بكل ما فيه من مغريات ، الا ان وجود الاساس الايديولوجي الدافع لمثل هذا المسعى سيعطي الامكانية لتحقيق ذلك وتنفيذه . وشاءت الاقدار ان يلي السلطة في الولايات المتحدة اعتبارا من 2001 مجموعة تنتمي بفكرها ومعتقدها الى ما يسمى بالمحافظين الجدد (new conservatives) والتي قدمت الدافع الايديولوجي لتوظيف القدرة الامريكية وتفعيلها سعيا للحصول على الربح الاستراتيجي المتمثل بغزو العراق واحتلاله[3].

ويضل الدافع الكامن الثالث متعلقا بالدافع الايديولوجي للمحافظين الجدد وهو المتعلق باشاعة نمط الحياة الامريكية في هذا الانتشار الضخم المعروف بالشرق الاوسط الجديد ، وهي دعوات انطلقت الى حيز التنفيذ بعد احتلال العراق وبدأنا نشهد تداعياتها في سوريا ولبنان واليمن ومصر وربما يلحق بها بعض الدول العربية الاخرى .. ان نشر نمط القيم الامريكية سيلقي بظلاله على المنظومة القيمية في هذه المنطقة التي تدين غالبيتها بالاسلام ويشكل العرب جزءا رئيسيا فيها ، وعندما سيتم احلال نمط الحياة والقيم الامريكية محل المنظومة القيمية المحلية سيعود الامر بالنفع على كل من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل .

هذا برأينا التخطيط الاستراتيجي الاساسي للولايات المتحدة في تناولها للقضية العراقية ، وهو تخطيط شهد نجاحات لا يمكن نكرانها . فالوجود الامريكي في العراق اصبح حقيقة واقعة ، والسعي لعرض نمط جديد من القيم جار على قدم وساق تنفيذا وتشريعا ، والتدخل لاعادة رسم خريطة العلاقات في المنطقة هو الاخر قيد التنفيذ . الا ان هذا ليس امرا نهائيا ، فقد جوبه هذا التخطيط بتحد عنيد يتمثل بالمقاومة العراقية من جهة ، ودخول اعداد ليست بالقليلة من اعداء الولايات المتحدة كمنظمة القاعدة الى العراق ، وجعل العراق ساحة لقتال الولايات المتحدة فيه باجندة لا تتطابق بالضرورة مع اجندة الولايات المتحدة ، وتوجس دول الجوار الاقليمية من حقيقة نوايا الولايات المتحدة في المنطقة من جهة ثالثة . وتحفظات القوى الدولية الاخرى التي ترى في مسعى الولايات المتحدة لفرض هيمنتها على الاقليم تهديدا خطيرا لها قد تقود الى حالة خنق استراتيجي طاقوي في مرحلة ما في المستقبل .

ويبقى هذا التخطيط الاستراتيجي الامريكي محكوما بتطابق بدأ في الافق في حينه بين اجماع على رفض نظام الحكم العراقي السابق جمع بين اهداف الدول وبعض القوى الاقليمية المؤثرة على ازاحته والتخلص منه من جهة ، وقبول دولي من جهة اخرى ، ربما على مضض ، بذهاب الولايات المتحدة الامريكية الى هذه الدرجة من التطرف في تعاملها مع النظام العراقي السابق بعد ان نجحت في تسويق اسطورة اسلحة الدمار الشامل وتهديد العراق لجيرانه وقمع نظام الحكم فيه لشعبه ، وتطابق كل ذلك مع المسعى الامريكي لغزو العراق واحتلاله . وقد عملت الادارة الامريكية كثيرا في المحافل الدولية او في علاقاتها البينية مع الدول على دفع نواياها واهدافها لتكون متبناة من دوائر متعددة ، معرضة عن اعتراضات دول قريبة منها او حليفة لها ، او اعتراضات الراي العام الامريكي والدولي .

لقد صاحبت مخططات الولايات المتحدة الامريكية بغزو العراق واحتلاله الى جانب الدوافع الكثيرة والكثير من الاوهام ، وهي اوهام أسهمت في ايجاد جهتان اولهما: المعارضة العراقية في المنافي ، وهي مجموعات ساهم اخفاق النظام العراقي في فهم ميكانيكية ادارة العملية السياسية في تكونها وفيها الغث والسمين ، وثانيهما نمط التفكير بالقوالب الجاهزة (stereotype) المعروف عن منظمات التفكير في الولايات المتحدة الذي جعل الدخول للعراق غزواً وكانه

(1) عامر محسن سلمان العامري، مفاهيم الامن: مقارنة بين الامن القومي والامن الاقليمي والامن الجماعي، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية، العدد/11، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، بغداد، 2009، ص 158.

(2) ينظر: تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ...، ترجمة زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 306-312.

(3) ينظر: بنجامين ر. باربر، امراطورية الخوف: الحرب والارهاب والديمقراطية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص79-99.

نزهة مدفوعة الثمن، هذه الاوهام هي التي ادت بالولايات المتحدة للوقوع في مازق في العراق بحيث ان قدرة الولايات المتحدة على الحسم عندما تتعرض مصالحها للخطر قد شابها الان شيئا من عدم اليقين([4]) .

وعصفت بعصبة الامم اهواء السياسة الدولية وكتبت شهادة وفاتها بنفسها عندما عجزت عن ان تحول دون وقوع الحرب العالمية الثانية وها هو المشهد يتكرر بدقائقه حيث تبرز فيه الامم المتحدة وكانها ((خيال الظل)) امام حلف القوة الامريكية الباطشة التي لا تقبل الا صورة الانصياع الكامل من جانب الامم المتحدة ولذلك كان قرار الحرب انفراديا وخارج الشرعية الدولية.

إن للولايات المتحدة استراتيجيات عدة ، بعضها معلن والبعض الأخر غير معلنة ، ولكنها تعرف بحكم الدراسات الجيوسياسية، وخاصة لمنطقة الشرق الأوسط، ويمكن التركيز على الأنماط الثلاثة من الاستراتيجيات الأمريكية المتعلقة بالعراق وهي:

1- استراتيجية الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط بهدف السيطرة على النفط وحماية أمن إسرائيل.

إن العراق بموقعه الجغرافي الاستراتيجي في الشرق الأوسط، والثروات النفطية التي يمتلكها، يشكل هاجساً مقلقاً للاستراتيجيات الأمريكية للهيمنة على المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة التي تستهدف بصورة أساسية السيطرة على النفط وحماية أمن إسرائيل. وتعزز هذا القلق بعد خروج العراق منتصراً في النزاع (العراقي ـــ الإيراني) عام 1988 ، وأصبح يشكل قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة العربية ،بالرغم من أن فترة النزاع المذكور قد شهدت عودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق ، كما أن إسرائيل قصفت المفاعل النووي العراقي للأغراض السلمية في عام 1981 إبان النزاع (العراقي - الإيراني)([5]).

وإن أي تحليل للمخططات الأمريكية في المنطقة العربية لا يراعي الهدفين المركزيين للسياسة الأمريكية وهما: الهيمنة على النفط وحماية أمن إسرائيل ، يفتقد إلى العمق والدقة والشمولية. وإن تحقيق هذين الهدفين يرتبط بطبيعة الإرادة السياسية التي تقود العراق أي النظام الحاكم فيه. وعليه فإن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية أصبحت تتكون بالضرورة من مثلث متساوي الأضلاع حيث يمثل الضلع الأول الهيمنة على النفط ، والثاني حماية أمن إسرائيل ، والثالث النظام السياسي في العراق.

وأن أهمية النفط بالنسبة إلى الولايات المتحدة دفعها لتضع كل ثقلها لإصدار قرارات مجلس الأمن للسيطرة على نفط العراق ، بدأ بالقرار 661 / 1990 الذي فرض جزاءات دولية على العراق وحظر استيراد الدول لنفط العراق وما تلاه من قرارات لاستخدام النفط في برنامج النفط مقابل الغذاء. وقد تحول نفط العراق بموجب هذه القرارات من وسيلة لضمان الموارد الكافية لتمتع شعب العراق بحقوق الإنسان وبخاصة حقه في التنمية ([6])، إلى أداة ابتزاز سياسية ومصدر لتغذية نفقات الأمم المتحدة وصندوق التعويضات. وخاصة أن العراق كان قد بادر منذ عام 1972 لتأميم استثمار النفط، وأنهى عقود استثمار الشركات الأجنبية واستخدم النفط لأغراض التنمية. وتشكل هذه القرارات الضلع الأول من مثلث الاستراتيجية الأمريكية.

ثم أتت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل من العراق وحظر إنتاج صواريخ يزيد مداها عن 150 كيلومتراً ما يمكن أن يمس إسرائيل مستقبلاً ، لتؤكد الإرادة الأمريكية بتطبيق الضلع الثاني من المثلث وهو حماية أمن إسرائيل. ولم تطرح للأسف ، على الأقل من الرأي العام العربي ، أطروحات تربط بين قرارات مجلس الأمن بنزع أسلحة العراق وحماية أمن إسرائيل ، وإنما تم التركيز على احترام هذه القرارات لكونها صادرة عن الشرعية الدولية من دون البحث الجدي عن دوافعها ، وأسبابها الحقيقية ، والتي تمس الأمن القومي العربي بأكمله([7]).

وكانت عين الولايات المتحدة منذ صدور قرارات مجلس الأمن بفرض الجزاءات، ونزع أسلحة العراق التي غطت الضلعين الأول، والثاني من المثلث ، مركزة أيضاً على الضلع الثالث من المثلث، وهو الإرادة السياسية في العراق. وذلك بالإعلان علناً عن رغبتها بتبديل النظام السياسي في العراق وأن الجزاءات لن ترفع طالما بقي هذا النظام قائماً.

وبعد أن استنفذت الولايات المتحدة أغراضها من الضلعين الأول والثاني، قضت على الضلع الثالث وهو النظام السياسي في العراق. ولم تكتف بذلك وإنما احتلت العراق بأكمله. وأدى الاحتلال إلى القضاء على البنى المؤسسية للدولة في العراق ككيان جغرافي، وسياسي.

وقد ذكر "أندرو غرين" ، وهو سفير بريطاني سابق في السعودية: هناك تعليلان في العالم العربي لأهداف هذه الحرب ، الأول هو النفط الموجود في العراق ، والثاني هو تخليص إسرائيل من عدو استراتيجي.

أما "جيمس أكنز" ، وهو سفير سابق للولايات المتحدة في السعودية ، يؤمن بشدة ويروج للرأي بأن النفط، ورغبة الولايات المتحدة للسيطرة على مصادره ، يمثلان المحور الأكثر تأثيراً في توجه، وتفكير الإدارة الأمريكية السابقة. والعديد من الدول أبدت تخوفها من أن الولايات المتحدة ستفرض سيطرتها ، على الأقل غير المباشرة على نفط العراق ، إن لم تكن المباشرة سواء بالسيطرة على الإنتاج، والتصدير أو ضمان حصول الشركات الأمريكية على حصة الأسد من العقود ، لتأهيل المنشآت القائمة وتطوير حقوق جديدة ، وحتى رئيس كبرى الشركات البريطانية أعرب عن مثل هذا التخوف بالرغم من كون بريطانيا شريكة في ما أسماه تحرير العراق ([8]).

لا يشكل الاحتلال الأمريكي للعراق حدثاً طارئاً ، بل جزءاً من استراتيجية أمريكية إمبراطورية شاملة ، ولهذا فهو حدث متطور، ومتتابع لأن أهدافه لا تنحصر في حدود العراق، بل تتطلع إلى منطقة الشرق الأوسط الكبير التي تشمل المنطقة العربية بأكملها ، إضافة إلى تركيا ، وإيران ، وأفغانستان ، وباكستان. وتحتل إسرائيل في هذا المخطط مكاناً بارزاً ، ومميزاً كونها أداة من أدوات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، تنفذ أدواراً تطلب منها. لكن هذا لا ينفي أن لإسرائيل أهدافها الخاصة المنفصلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى إلى تحقيقها. ([9])

ونشر أحد المواقع الإلكترونية مقالاً بتاريخ 2005/3/18 تناول دور النفط كمبرر لغزو العراق من قبل الولايات المتحدة وجاء في إحدى فقراته ما خلاصته:

عندما قررت إدارة "بوش" القضاء على "صدام حسين" ضمنت بأن أى نظام خلف له سيكون تحت تصرف تغطية الأهداف الأمريكية للطاقة. حيث ستنال

الشركات الأمريكية الحصة الكبرى من النفط العراقي ووعدت بذلك تلك الشركات. ومن ناحية أخرى فإن فريق العمل المختص بالنفط، والطاقة الذي يضم

---

(4) د. مثنى على المهداوي و د. شكرية كوكز السراج، الاحتلال الامريكي وفقدان أمن العراق واستقراره(بحث منشور)، عن كتاب بصمات الفوضى: ارث الاحتلال الامريكي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013، ص 49.

([5]) هيلموت ميركلين ، دعو للعراق نفطه ... وعائداته: وجهة نظر أمريكية مغايرة، المستقبل العربي، العدد 302، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 27 – 28.

([6]) خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، عدد 151، يناير 2003 ، ص36.

([7]) رؤوف سليمان أبو عابد ، تداعيات احتلال العراق على القضية الفلسطينية ، أطروحة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2007 ، ص 65.

([8]) نقلاً عن: رمزي سليمان ، " السياسة النفطية " ، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : المركز ، 2004) ، ص 912 – 913.

([9]) بلال الحسن: " إسرائيل في ضوء نتائج الحرب ، إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً". بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 371.

خبراء في النفط العراقي الذين دعوا إلى اجتماع من قبل وزارة الدفاع الأمريكية ، قد وضعوا مناهج لخصخصة شركات النفط التي تملكها الدولة وتمليكها لشركات أجنبية[10].

وجاء أول أمر يصدره المدير الإداري التنفيذي لسلطة الاحتلال السفير "بول بريمر" بالرقم (2) في 2003/5/23 ، يقضي بحل مؤسسات الدولة العراقية وفي مقدمتها الجيش العراقي انسجاماً مع قرارات مجلس الامن الدولي بما فيها القرار رقم 1483 لسنة 2003[11]. هذا القرار يشكل أكبر خدمة لإسرائيل ، ولا سيما أن أسلحة الجيش العراقي قد تركت للنهب وبيعها خردة صُدرت إلى الخارج ومنها مدافع، وآليات كانت موضوعة تحت رقابة لجنة "الأونسكوم" وصُدرت وبيعت في الأردن، وتركيا، وهولندا.

وإننا إذ نؤكد التفريق بين العراق الوطن والعراق النظام السياسي ، لا يمكننا تفسير حل الجيش العراقي إلا كونه خدمة لإسرائيل تمتد إلى عشرات السنين.

2- الاستراتيجية الأمريكية لمناهضة دول محور الشر وبينها العراق:

أعلن الرئيس "بوش" في كانون الثاني / يناير 2002 في خطاب له عن حالة الاتحاد ، بأن سياسة الولايات المتحدة تتركز على مناهضة دول محور الشر وحددها بثلاث دول وهي: العراق، وإيران ، وكوريا الشمالية كونها تمتلك أسلحة دمار شامل.

وأثيرت حول سياسة محور الشر ردود فعل مختلفة. ولا سيما أن طرح هذه السياسة يتركز عقائدياً على الحرب العادلة (Just War) لتبرير الحرب الوقائية ضمن الخطة الأمريكية لشن الحرب على العراق.

وبعد انقضاء حوالي أسبوعين على خطاب الرئيس الأمريكي حول سياسة محور الشر ، أصدر ستون مثقفاً أمريكياً رسالة موجهة إلى الرأي العام الأمريكي، والدولي تصب من حيث المحصلة في خدمة السياسة الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب وما تبعها من طرح مفهوم "محور الشر" ، وعنونت الرسالة بعنوان " ما الذي نقاتل من أجله ـــ رسالة من أمريكا " ، صادرة من معهد القيم الأمريكية (American Values Institute) بتاريخ 12 شباط / فبراير 2002. وتخلص الرسالة إلى انطباع للمثقفين الأمريكان بأن حادث 11 أيلول / سبتمبر 2001 هو شكل من أشكال الهولوكوست ضد الأمريكان. وهذا تأكيد لصناعة الإعلام لتسويغ العدوان على الدول، إذ أصبح العالم أمام " سلاح دمار شامل إعلامي " على نحو ما ورد في مقال نشر في مجلة "فورن أفيرز" (Foreign affairs) تحت عنوان "Weapons of Mass-communication" [12].

وفي المقابل نشرت جريدة لوموند دبلوماتيك الفرنسية مقالاً كتبه إيغناسيو رامونيه بعنوان " محور الشر " طرح فيه منظوراً موازياً لمحور الشر الأمريكي ، فذكر أن ما يجب أن يطلق عليه محور الشر هو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وأشار المقال إلى التصرفات الانفرادية الأمريكية للعدوان على العراق من دون التشاور مع حلفائها ، وخلص إلى ضرورة وعي الجميع للتحدي الأمريكي، ومجابهته. وما يمكن استخلاصه أن سياسة محور الشر الأمريكية تنتهك أسس القانون الدولي ، وأنها بنيت على مفاهيم تجاوزها الزمن وتعيد المجتمع الدولي إلى الخلف [13] . كما جاءت الدراسات القانونية بعد الحرب على العراق لتؤكد الانحراف القانوني في توجه الولايات المتحدة لاستخدام القوة بداعي القضاء على الأنظمة السياسية في الدول "المارقة" .

3- استراتيجية الأمن القومي الأمريكية:

أعلن البيت الأبيض في 20 أيلول ــ سبتمبر ــ 2002 إستراتيجية أمنية جديدة، باتت تعرف بمبدأ "بوش" أو مذهب "بوش". وتمثل هذه الوثيقة أهمية خاصة إذ إنها تعلن بداية تغيير إستراتيجي في المذهب أو العقيدة الأمنية العسكرية السياسية الجديدة للولايات المتحدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. وخلاصتها تتمثل في الانتقال من سياسات الردع والاحتواء التي ميزت الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة ، إلى سياسات " الحروب الوقائية " التي تستهدف الإرهاب والدول المارقة. وقد تم اعتماد هذه الإستراتيجية بعد أحداث أيلول ـــ سبتمبر ـــ 2001 الإرهابية في نيويورك وواشنطن. وشن الحرب على أفغانستان ومن ثم صدور استراتيجية مناهضة محور دول الشر.
وتتطابق هذه السياسة الاستراتيجية الوقائية مع الاستراتيجية التي تتبعها إسرائيل وتطرح نظريتها في الدفاع الوقائي.

([10]) انظر : مقال ميشال كلارك (Michael Clark) بتاريخ 2005/3/18 على الموقع:
http://www.globalpolicyforum.com>.

(11) د. حسن تركي عمير، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الارهابية: عوامل الانجاز ودواعي الاخفاق، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص634.

([12]) David Hoffman, "Beyond Public Diplomacy: Weapons for Mass Communication," Foreign ffairs (March – April 2002).

([13]) باسيل يوسف ، " السياسة الأمريكية حول محور الشر في ضوء القانون الدولي ،" الآداب (بيروت)، السنة 50 ، العددان 3 – 4 (آذار / مارس ـ نيسان / أبريل 2002) ، ص 78 – 81.

ومن قراءة هذه الاستراتيجية يلاحظ التركيز الكبير فيها على مكافحة الإرهاب حيث ورد فيها أكثر من 70 مرة كلمة (إرهاب أو إرهابيون) وهذا أمر طبيعي بعد أحداث 11 أيلول ــ سبتمبر ــ 2001 في الولايات المتحدة. ولكن الاستخدام السياسي لهذه الأحداث عبر سلسلة من الوثائق التي أصدرتها الإدارة الأمريكية ومن بينها الاستراتيجية موضوع البحث جاء لاستكمال المنهج الأمريكي بالهيمنة على الشعوب والدول.

وجاء في الاستراتيجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تتمتع هذه الأيام بمركز من القوة العسكرية لا تضاهيها قوة أخرى في العالم ، كما أن لها تأثيراً ، ونفوذاً سياسياً ، واقتصادياً هائلاً.

وقد علمتنا أحداث الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ـ 2001 أن الأمم الضعيفة مثل أفغانستان يمكن أن تشكل خطراً كبيراً على مصالحنا القومية كدول عظمى.

وتبين في التسعينات ظهور عدد من الدول المارقة والتي إن اختلفت عن بعضها في بعض الأمور فإنها تشترك في عدد من الصفات ، حيث تقوم هذه الدول ضد شعوبها ، وتبديد مواردهم لمصلحة الحكام، وعدم احترام القانون الدولي، وتهديد الجيران، وخرق المعاهدات الدولية ، والتصميم على امتلاك أسلحة دمار شامل إضافة إلى التقنيات العسكرية المتقدمة الأخرى لاستخدامها في التهديد، أو الهجوم لتحقيق أهداف هذه الدول العدوانية.

وتم الحصول منذ أيام حرب الخليج على دليل لا يمكن نفيه أن الخطط العراقية لم تكن محصورة بالأسلحة الكيميائية ، ولكنها توسعت لتشمل امتلاك الأسلحة النووية ، والبيولوجية.

ويجب الاستعداد لوقف الدول المارقة ، والمتعاونين معهم من الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من التهديد بأسلحة الدمار الشامل. [14]

وتؤكد الاستراتيجية اعتمادها لنظرية الحرب الوقائية بإيرادها الفقرة التالية:

إن مفاهيم الردع التقليدية لن تكون فاعلة ضد عدو إرهابي تمثل تكتيكاته التدمير الطائش واستهداف الأبرياء. أن التداخل بين الدول التي ترعى الإرهاب وتلك التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل يجبرنا على العمل. وقد أدرك خبراء القانون الدولي لعدة قرون أن الأمم ليست بحاجة إلى تحمل هجوم قبل أن تقوم بشكل قانوني باتخاذ إجراء للدفاع عن نفسها ضد قوات تمثل خطر وقوع هجوم وشيك الوقوع بتعبئة الجيوش .

ويجب علينا تعديل مفهوم الخطر المحدق ليتواءم مع قدرات وأهداف أعداء اليوم، فالدول المارقة، والإرهابيون لا يسعون إلى مهاجمتنا باستخدام وسائل تقليدية ، لذا فهم بدلاً من ذلك يعتمدون على الأعمال الإرهابية. وهذا المنهج في الحرب الوقائية انتقده الأمين العام للأمم المتحدة كونه يشكل نوعاً من التصرف الإنفرادي غير المقبول في القانون الدولي.

المطلب الثاني: الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها على السلم والامن الدوليين

أكدت إدارة "جورج دبليو بوش" منذ استلامها السلطة رسميا فى 2001/1/20 على أن موضوع العراق يتصدر أولوياتها نحو منطقة الشرق الأوسط والخليج ، وسوف تجرى مراجعة هذه السياسة بصورة جذرية من أجل صياغة سياسة جديدة وفق المبادئ التي أعلنتها الإدارة بشأن العراق. وقد ارتكزت على تفعيل نظام العقوبات المفروضة عليه، ومواصلة دعم المعارضة العراقية للإطاحة بنظام "صدام حسين" في إطار قانون تحرير العراق، الذي لم تفلح المحاولات الأمريكية فى إسقاطه من الداخل، برغم الحصار، والدعم الأمريكى للمعارضة فى الخارج لذلك اتخذ قرار احتلال العراق ، حيث تذرعت الإدارة الأمريكية بعدم فاعليه نظام العقوبات ، والإدعاء بقدرة العراق على تضليل لجان التفتيش الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل ، وبأنه ما زال يمتلك مثل هذه الأسلحة ، ويشكل تهديداً لجيرانه ، وللسلم والأمن الدوليين ، لتعلن بعد ذلك الولايات المتحدة صراحة عن عزمها على استخدام القوة ضد العراق، والإطاحة بنظام "صدام حسين" ، دون قرار من مجلس الأمن الدولى إذا ما اقتضى الأمر[15]، وذلك لاعتبارات عديدة ، بعضها يرتبط بمحاولة إدارة "بوش الابن" تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة ، وهو النهج الذى سارت عليه بكل تصميم ، وشكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 عاملا إضافيا لاستمرار قيادة الولايات المتحدة للنظام الدولى والمناخ الملائم لفرض سياساتها على المجتمع الدولى ، بعد أن توفرت لها القدرة فى مختلف مجالات القوة العسكرية، والاقتصادية ، والتكنولوجية ، إضافة إلى وصول المحافظين الجدد (التيار المتشدد) داخل الإدارة الأمريكية والذى يضم نائب الرئيس "ديك تشينى" ووزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" ومستشارة الأمن القومى "كوندوليزا رايس " المعروفين بنزعتهم التسلطية العدوانية ، بالإضافة إلى رغبة إدارة بوش فى استغلال عملية ضرب العراق كمقدمة لإحداث تغيير شامل فى الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، بما يعزز مصالح الولايات المتحدة ، وحلفائها وأصدقائها، وفى مقدمتهم إسرائيل، جاءت أحداث سبتمبر لتوفر لهم الذريعة لبدء مرحلة جديدة من العدوان على العراق وفق منطلق مكافحة ما تصفه "بالإرهاب " ، حيث صنفت العراق فى مقدمة دول محور الشر (الدول المارقة) وفق ما جاء بخطاب الرئيس "بوش" عن "حالة الاتحاد" فى 2002/1/29 بالإضافة إلى إيران ، وكوريا الشمالية استناداً إلى درجة التهديد الذي تمثله هذه الدول على المصالح الأمريكية[16]، وهى التي تمارس الإرهاب أو تدعمه مادياً، وبالتالي فقد مثلت تلك الأحداث فرصة أمام الإدارة الأمريكية لتوجيه الرأي العام نحو تصعيد الموقف مع العراق تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وتجفيف منابعه، فكانت الحرب على العراق فى إطار محطة جديدة من الاستراتيجية الأمريكية فى تعاملها مع المنطقة.

لقد شهدت تلك المرحلة إنطلاقة القوة الأمريكية نحو تكريس نزعة الهيمنة ، حيث انتقلت الأهداف إلى طور الاستراتيجية الدائمة ، عبر تغيير الأنظمة الحاكمة، واستبدالها بنظم أكثر موالاة – وضمان أمن إسرائيل – والاحتلال المباشر لمنابع النفط، وكان العراق المفتاح أمام تنفيذ هذه الاستراتيجية ، فبعدما فرغت الولايات المتحدة من الحرب فى أفغانستان ، وإسقاط حكم حركة طالبان ، أعلنت أن هدفها القادم هو إسقاط الحكم فى بغداد، وتحولت استراتيجية الاحتواء المزدوج إلى القمع المزدوج بالنسبة للعراق، فمنذ البداية مثل التصعيد الأمريكى ضد العراق خطا أساسيا كانت نقطته الفاصلة أحداث 11 سبتمبر التي استغلتها الولايات المتحدة فى اختلاق علاقة بين تلك الأحداث ونظام "صدام حسين" ، الذى راحت تتهمه بدعم الإرهاب وتمويله، حتى إذا ما فشلت فى تلك الإدعاءات عادت لتحريك ملف التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل واتهام العراق بعرقلة أعمال لجان التفتيش وتضليلها ، برغم كل التنازلات والتعاون الذى أبداه العراق مع تلك اللجان، سواء لجنة الأمم المتحدة الخاصة (اليونسكوم) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش (الأنموفيك) ، The United Nations Monitoring, verification and inspection commission unmovic. التي تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن 1284 فى 12 ديسمبر 1999 ، على أن تحل محل لجنة "اليونسكوم" ، وأن تضطلع بالمسئوليات التي كانت تتولاها اللجنة الخاصة السابقة ، فإن الولايات المتحدة لم تقنع ، لذلك سعت الولايات المتحدة وبريطانيا لاستصدار القرار (1441) فى الثامن من نوفمبر عام 2002 من أجل إيجاد مبرر قانونى شرعى للهجوم على العراق واحتلاله، وكان هذا هو الهدف النهائي من الحملة السياسية ، والإعلامية، والإعداد العسكري واسع النطاق – اقليمياً ودولياً – الذى صاحب عملية تصعيد الموقف الأمريكى[17] .

([14]) باسيل يوسف ، المصدر السابق ، ص 595.

([15]) السيد أمين شلبى ، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها فى الشرق الأوسط ، شئون عربية ، العدد 109، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2002، ص 29.

([16]) نيفين عبدالمنعم مسعد ، السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر، فى صناعة الكراهية فى العلاقات الأمريكية العربية ، (تحرير) أحمد يوسف أحمد ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، 2002، ص 181 - 191.

(17) كشفت ورقة بالغة الاهمية بعنوان " العاصفة الكاملة" الاستعدادات للنتائج المترتبة على غزو العراق واحتلاله. جورج تينيت، في قلب العاصفة سنوتي في الـ (سي .أي. إية)، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2007، ص130.

تضمن القرار عودة المفتشين بشروط وقيود جديدة تكون أكثر قسوةً وحزماً، منها كفالة الامتثال الكامل والفورى من جانب العراق دون شروط أو قيود لالتزاماته المنصوص عليها فى القرار (687) لعام 1991 وغيره من القرارات ذات الصلة، وإذ يشير إلى أن قرارات المجلس تشكل المعيار الذى يحكم امتثال العراق ، وأن قيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بموجب القرار 1284 فى 1999/12/17 بوصفها المنظمة الخلف للجنة الخاصة ، وقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمباشرة أعمالها على نحو فعال أمر أساسى لتنفيذ القرار (687) 1991 وغيره من القرارات ذات الصلة ويتعين على حكومة العراق كى تبدأ فى الامتثال للإلتزامات المتعلقة بنزع السلاح أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقق ، والتفتيش ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس، فى موعد لا يتجاوز (30) يوماً من تاريخ هذا القرار، بياناً دقيقاً ووافياً وكاملاً عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية، وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الإيصال[18]، وأن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتحقق ، والتفتيش ، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فوراً ودون أي عوائق أو شروط أو قيود ، إلى أي من وكل المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تود تفتيشها ، وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسئولين، وغيرهم من الأشخاص الذين تود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم بأى طريقة أو فى أي مكان تختاره اللجنتان المذكورتان ، ويجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حسب تقديرهما ، إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه ، وتيسير سفر الأشخاص الذين تجرى مقابلات معهم وأفراد أسرهم خارج العراق، وإجراء تلك المقابلات دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية، وأن تستأنف اللجنتان عملهما فى موعد أقصاه (45) يوماً من اتخاذ هذا القرار، وأن تقدما تقريراً مستكملاً فى غضون (60) يوماً بعد ذلك .

المبحث الثاني
موقف منظمة الأمم المتحدة من احتلال العراق

لقد استخدمت القوات الأمريكية أسلحة محرمة دولياً حسمت بها المعركة واحتلت العراق فى 2003/4/9 ثم قامت القوات المحتلة بتدمير البنية التحتية العراقية، وحلّ الوزارات بعد تدميرها وحرقها بالكامل من قبل قوات أمريكية بإستثناء وزارة النفط التي وضعت تحت حمايتها، وسمحت بسرقة البنك المركزي العراقي والفروع الأخرى ، وشجعت على النهب والسلب الممنهج، تم سرقة التراث العراقي وتدميره وفى مقدمة ذلك الآثار[19]. الى جانب ذلك سارعت الحكومة الإسرائيلية بتقديم الشكر للإدارة الأمريكية على ما قامت به في العراق.

المطلب الاول: القرارات الاممية الممهدة لاحتلال العراق

إن الاحتلال الأمريكى للعراق يقع فى دائرة الغزو القائم على العدوان ، وقد حاولت الولايات المتحدة إضفاء الشرعية على عدوانها هذا ، من خلال إدعاءات غير صحيحة ، والتى استندت فيها إلى تزييف الحقائق، وتلفيق الاتهامات ، وتحريف نصوص القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة ، وتأويلها باعطائها تفسيراً ذاتياً مغلوطاً يتطابق مع مصالحها، بل وابتدعت المفاهيم القانونية فى سعيها لشرعية نزعتها العدوانية، وانتهاكها للمواثيق، والأعراف الدولية، بالإضافة إلى ما مارسته من تضليل للرأى العام العالمى، والأمريكى فى سبيل التهرب من إلتزاماتها كدولة احتلال، وإخفاء تقصيرها فى أداء واجباتها ، وتحمل مسئولياتها تجاه شعب وأرض العراق، بموجب القوانين والأعراف الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بالحرب والاحتلال[20].

تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد، والتحقق، والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في استيراد واستخدام معدات أو مواد، معفاة من الرسوم ، لأغراض التفتيش ، وفى مصادرة ، وتصدير أي معدات أو مواد أو وثائق أخذت أثناء عمليات التفتيش دون أن يخضع للتفتيش الأفراد التابعين لهما والمسئولون العاملون فيهما وأمتعتهم الشخصية[21]. وعلى الأمين العام أن يقوم على الفور بأخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق ، وأن يؤكد العراق فى غضون سبعة أيام من ذلك الأخطار عزمه على الامتثال بشكل كامل ويتعاون على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال مع لجنة الرصد ، والتحقق ، والتفتيش ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وحذر العراق أنه سواجه "عواقب خطيرة" فى حالة انتهاكه للالتزامات[22].

وقد كانت الولايات المتحدة ، وبريطانيا تتوقعان رفض العراق لهذا القرار حتى يعطيهما المبرر الشرعى لتوجيه الضربة العسكرية المبتغاة للعراق. وكانت معارضة الدول الكبرى فى مجلس الأمن روسيا ، وفرنسا ، والصين إضافة إلى ألمانيا لصدور قرار جديد بشأن موضوع سبق إبرام اتفاق بشأنه بين العراق ، والأمين العام للأمم المتحدة ، بموجب رسالة سلمها وزير الخارجية العراقي "ناجى صبري" إلى الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" فى 16 سبتمبر 2002، تضمنت موافقة العراق على العودة الفورية للمفتشين الدوليين دون قيد أو شرط. وتحدد بالفعل يوم 19 أكتوبر 2002 لعودة المفتشين ورأت تلك الدول أن قرارات المجلس السابقة بشأن العراق كافية[23]، وأن صدور قرار جديد سينال من مصداقية منظمة الأمم المتحدة ويظهر خضوعها الكامل للهيمنة الأمريكية . وقد نجحت تلك الدول فى حذف فقرة من المشروع الأمريكي كانت تبيح الاستخدام التلقائي للقوة المسلحة ضد العراق فى حالة عدم امتثاله لنصوص القرار، حيث استبدلت بفقرة أخرى تقرر أنه إذا لم يمتثل العراق للقرار ، فإن تصرفه هذا يعد بمثابة خرق جوهرى إضافى يتم بناء عليه إبلاغ مجلس الأمن لتقييم الموقف، وذلك بناءاً على تقرير يرفعه المدير التنفيذى للجنة الأمم المتحدة ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يشرحان فيه طبيعة المخالفة ، على أن تبقى المسألة قيد نظر المجلس من أجل تقييمها، لاتخاذ ما يلزم لاستعادة السلم ، والأمن الدوليين[24]، وهذه الفقرة لا تخول الولايات المتحدة الحق فى القيام بعمل عسكرى تلقائى ، على اعتبار أن الخيار العسكري ليس هو الخيار الوحيد فى التعامل مع الأزمة، وفقا للقرار ، والحل العسكري من صلاحيات مجلس الأمن ورغم جهود الدول الكبرى المعارضة للموقف الأمريكي سواء في مجلس الأمن أو خارجه ، فإن القرار رقم (1441) قد مثل سابقة خطيرة فى تاريخ العلاقات الدولية، والتنظيم الدولي المعاصر والأمم المتحدة. حيث اشتمل على عدد من البنود التي احتوت إلتزامات فرضت على عاتق العراق ولا تشكل فقط مساسا بسيادته، وإنما إمتهان للكرامة إلى حد الإذلال. فقد انطوى على إكراه العراق وإجباره على الإعتراف بارتكاب انتهاكات جوهرية للالتزامات الواقعة على عاتقه بموجب قرارات مجلس الأمن السابقة ، بل وعلى الإقرار بأن القرار (1441) هو الفرصة الأخيرة لتنفيذ تلك القرارات ، وتهديد العراق بأن أية محاولة منه لعدم الإذعان للقرار أو عرقلة أو عدم إبداء أي تعاون بشأن تنفيذه سيعد سبباً لبحث إمكانية التعامل معه بشكل يحفظ السلم والأمن الدوليين. يعدّ هذا القرار من القرارات النادرة التي لم يسبق لها مثيل فى تاريخ منظمة الامم المتحدة، إذ انه حول العراق من دولة حرّة مستقلة ذات السيادة والعضو فى هذه المنظمة إلى دولة ناقصة السيادة[25]، مثل القرار أوضح صورة لما يطلق عليه "إزدواج فى المعايير" أو "الكيل بمكيالين" فى العلاقات

([18]) ينظر: قرار مجلس الأمن 1441 فى 8 نوفمبر 2002 . S/RES/1441 (2002)

([19]) ميلان راي ، خطة غزو العراق ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، 2003، ص 286.

([20]) رؤوف سليمان ، المصدر السابق ، ص 29.

([21]) هانز بليكس ، نزع سلاح العراق الغزو بدلا من التفتيش ، ترجمة داليا حمدان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص 41.

([22]) د. سعيد اللاوندى ، وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية فى زمن الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005 ، ص 189.

([23]) وحيد عبد المجيد، الحرب الأمريكية على العراق – تحليل شامل ، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، أبريل 2003 ، ص 51.

([24]) د. محسن على جاد ، الهجوم الأمريكى البريطانى على العراق من وجهة نظر القانون الدولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005، ص 134.

([25]) د. جعفر ضياء جعفر، نعمان النعيمى، الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووى العراقى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص 252 وما بعدها.

الدولية، والتي تبناها مجلس الأمن بقراره هذا ، الذى أغفل دول تمتلك أسلحة دمار شامل فعلاً مثل الولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل والهند وباكستان وغيرهما ولو تعرضت هذه الدول إلى هجوم ألم تستخدم هذا السلاح فى الرد على الهجوم؟ ومع ذلك وافق العراق على القرار رسمياً فى 15 تشرين الثاني 2002 رغم رفض المجلس الوطني العراقى لهذا القرار بالإجماع ، مخولاً مجلس قيادة الثورة اتخاذ القرار المناسب، وقبل انتهاء المهلة المحددة فى 7 كانون الاول من العام نفسه، قدم العراق التقرير المطلوب منه وفقاً للقرار عن الحالة الراهنة لكافة جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية، وبيولوجية ونووية ، وغيرها من نظم الاتصال بما فيها الطائرات التي تعمل بدون طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية وغير ذلك من الجوانب[26]، لقد بلغ التقرير المشار إليه اثنتى عشر ألف صفحة إضافة إلى أقراص مدمجة بها معلومات سعتها إجمالية (529) ميجا بايت، واستمر العمل بشكل مكثف ، حتى أن المفتشين أنفسهم، والأمين العام للأمم المتحدة أعلنوا إشادتهم بتعاون العراق وإلتزامه وفى 24 كانون الاول 2002 بدأ استجواب العلماء العراقيين عن برامج التسليح النووي العراقية، وبصفة خاصة عما إذا كان قد طرأت أي تطورات على هذه البرامج منذ عام 1998 ، عقب تجميد عمليات التفتيش . كما بدأ التجهيز لاستجواب بعض العلماء فى الخارج وعلى رأسهم الدكتورة "رحاب طه" المسئولة عن برامج التسليح البيولوجية، وكان العراق قد سلم آنذاك قائمة تضم أكثر من (500) عالم فى مختلف التخصصات الكيميائية البيولوجية، والنووية، وتكنولوجيا الصواريخ، فى تنفيذ حرفي، ودقيق للإلتزام الذي وضعه القرار (1441) على عاتقه فى هذا الخصوص ، غير أن الأزمة كانت أكبر من أن يحتويها مجرد قيام العراق بتنفيذ التزاماته وفقاً للقرار المشار إليه ، مهما كانت قاسية فى إذلالها وما تنطوي عليه من انتهاك لسيادته[27].

لقد كشف القرار (1441) رغم صدوره بإجماع أعضاء مجلس الأمن الدولي عن حالة الانقسام حول العراق ، فقد أكدت فرنسا وروسيا وألمانيا أن القرار لا يحمل تفويضاً باستخدام القوة ضد العراق ويجب العودة إلى مجلس الأمن فى حالة استخدام القوة، بينما رأت أمريكا وبريطانيا أن القرار ينطوي على تفويض ضمني باستخدام القوة العسكرية كونه يحتوى عبارة (عواقب خطيرة) وفى السادس من شهر مارس 2003 أعلن الرئيس الأمريكي أن بلاده ليست بحاجة لموافقة مجلس الأمن الدولى على شن الحرب على العراق ، واتهم الرئيس "بوش الابن" العراق بانتهاك قرار مجلس الأمن رقم (1441)، بالمقابل اعتبرت كل من فرنسا وألمانيا وروسيا أن العراق لم يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، ولا توجد هناك ضرورة تتطلب استخدام القوة العسكرية.

عقد فى 16 آذار 2003 قمة "المرحلة الأخيرة" فى موعدها المحدد فى جزيرة "تيرسايرا" فى أرخبيل الأزور " الخالدات" البرتغالى ، وحضرها كل من الرئيس "جورج بوش" ورئيس الوزراء البريطانى "تونى بلير" ورئيس الحكومة الأسبانية "خوسية ماريا أزنار" ورئيس الوزراء البرتغالى "خوسية مانويل دوراو" ولم تستمر القمة أكثر من ساعة فقط ، بعدها تم توجيه إنذار من قبل القادة المجتمعين إلى الأمم المتحدة، طالبو فيه إصدار قرار يتيح لهم استخدام القوة ضد العراق ، وإلا فإنهم سيضطرون إلى الذهاب للحرب دون تفويض . وفى مساء 17 آذار 2003 وجه الرئيس الأمريكي إنذاراً نهائياً إلى الرئيس العراقي "صدام حسين" يطالبه فيه بمغادرة العراق مع نجليه خلال 48 ساعة، و رفضهم سيؤدي إلى بدء هجوم عسكرى فى الوقت الذى نختاره[28].

برر الرئيس "بوش الابن" حربه على العراق بفشل كافة المحاولات السلمية لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بسبب" أن بعض الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن أعلن أنها ستستخدم حق الاعتراض – الفيتو- على أي قرار يلزم العراق نزع أسلحته ، مشيراً إلى أن مجلس الأمن الدولى لم يرتق إلى مستوى مسئولياتنا"، وطالب الرئيس الأمريكى: "كل الرعايا بمن فيهم الصحافيون، والمفتشون مغادرة العراق فوراً بغية المحافظة على سلامتهم ". بالمقابل قام الأمين العام للأمم المتحدة "كوفى أنان" بسحب المفتشين الدوليين، وموظفي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فى العراق، كما أوقف العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وهذا التصرف وصفه وزير الخارجية العراقي انذاك "ناجى صبرى" إنه إجراء يتنافى مع مسئولية الأمم المتحدة[29]، وبعد ساعة ونصف فقط من انتهاء المهلة (48) ساعة التي حددها "بوش" للرئيس العراقى وأبناؤه لمغادرة العراق ، بدأت العمليات العسكرية فجر يوم الخميس 20 آذار 2003 ضد العراق ، ومع بداية الحرب تم استبدال شعار نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بشعار آخر هو تحرير العراق ونشر الديمقراطية بين شعبه، لأن استخدام شعار نزع الأسلحة العراقية كان ذريعة واهية من أجل الحرب على العراق ، وهذا ما أكده "هانزبليكس " حيث قال "أن الحرب قد تم التخطيط لها مسبقاً منذ زمن طويل وأضاف ؛ "أن قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية جاءت فى المرتبة الرابعة لدى الولايات المتحدة وبريطانيا على لائحة أسباب الحرب ، وظن أنهم باتوا أقل قناعة بذلك الآن، وقد استخدمت القيادة العسكرية الأمريكية استراتيجية "الصدمة والترويع "، التى تتمثل فى تحقيق الهيمنة السريعة على الخصم، وذلك لأنها تعتمد على قدرات تكنولوجية متطورة، ومنظومات تسليحية متكاملة وضربات جوية مكثفة ثم هجوم جوى وبرى فى الوقت نفسه، فضلاً عن حرب نفسية ودعائية مكثفة قبل وأثناء عملية الاحتلال من أجل ترويع القوات العسكرية العراقية واستسلامها للقوات الأمريكية[30].

بالمقابل استمرت القوات العراقية بالقتال ولم تستسلم ؛ لذلك تغييرت الخطط العسكرية الأمريكية بالتحول الى استراتيجية (القوة الحاسمة) التى تقوم على التدمير الشامل من قبل القوات الجوية والصاروخية، فى حين تبنت القوات العراقية استراتيجية دفاعية من أجل الصمود لأطول فترة ممكنه، وذلك لعدم وجود تكافؤ بين القوتين ، فالقوات العراقية تفتقر إلى غطاء جوى ، جعلها غير قادرة للقتال فى الأراضى المكشوفة حتى لا تتعرض للإبادة، مع تأليب الرأى العام الأمريكى والعالمى ضد الإدارة الأمريكية، والحكومة البريطانية ، وتدخل الأمم المتحدة للضغط على دولتي الاحتلال[31].

المطلب الثاني: تحليل لموقف منظمة الامم المتحدة من الاحتلال

لقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية ذريعة امتلاك العراق لاسلحة دمار شامل وانتهاك حكومتها حقوق الانسان في غزوها للعراق ، متقمصة بذلك شخصية مجلس الامن بغير سند من القانون ، فالقانون الدولي اعطى الحق في استخدام القوة العسكرية في هاتين الحالتين فقط لمجلس الامن وحده نيابة عن المجتمع الدولي ، ولما لم يكن هناك تفويض للامم المتحدة بذلك ، فان الحرب التي شنتها امريكا وساندتها فيها بريطانيا ضد العراق ، تعد حربا غير مشروعة ولا مبرره من وجهة نظر قانون الامن الدولي ، ومع ذلك فمع حدوث الحرب فعليا ، يجب ان تخضع عملياتها لقوانين الحرب كافة ، التي صدرت مجموعاتها في جنيف وفي لاهاي.

ان عبارة (**عواقب وخيمة**) التي جاءت في نص القرار (1441) لا ترتقي الى درجة اعطاء الحق باحتلال العراق ، ومع ذلك قد تمنح الحق بموجب تخويل مجلس الامن باستخدام القوة ، لكن القوة التي لا تؤدي الى احتلاله ، ولكن فقط عند حدود وضوابط قد يراها مجلس الامن تهدف الى نزع اسلحة الدمار الشامل ، التي تزعم الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا بامتلاك العراق لها ، كذلك العمل على نزع النظام السياسي والسلطة فيه وسلب سيادته .

وعليه لا يجوز اسناد الاحتلال الى نص القرار (1441) لسبب انه يعد اساسا ضعيفا لغزو العراق ، وان مجلس الامن عد مسالة العراق وشن الحرب عليه ، من اختصاصه وليس من اختصاص اي دولة منفردة ، وقد اخفقت الولايات المتحدة وبريطانيا في تبريرها لحربها ضد العراق ، واعطاء المشروعية لاحتلالها وسلب سيادته والاعتداء على حرمته ، وضلت هاتان الدولتان تحتجان باستخدام القوة ضد العراق في النتيجة الاجمالية للقرارات (678 ، 687، 1441) بعد

([26]) أحمد الرشيدى، العراق والشرعية الدولية: قراءات فى دلالات وسياق القرار 1441، مجلة السياسة الدولية ، العدد 151، يناير 2003، ص 118.

([27]) د. فؤاد السعيد : "الأبعاد الثقافية للعدوان على العراق" ، د. حسن نافعة (محرر) العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003، ص 127.

([28]) يوسف كامل خطاب : "العدوان الأمريكى البريطانى على العراق" http://www.ar.wikipedia.org

([29]) المصدر نفسه.

([30]) د. هانز بليكس : "نزع سلاح العراق الغزو بدلا من التفتيش " ،مرجع سابق ، ص 33.

([31]) رؤوف سليمان، المصدر السابق، ص 30.

ان تم تبني هذه القرارات في اطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، الذي يسمح باستخدام القوة لتحقيق هدف واضح ، الا وهو استعادة الامن والسلام الدوليين .

ان عدم مشـــروعية الاحتلال الامريكي للعراق تنبع من افتقاده لاي مســـوغ قانوني فالغزو الامريكي لم يكن غزوا دفاعيا لدرء خطر يداهمها ، اذ هو غزو عدواني ، ولم يأتي في سياق الشروط التي فرضتها الامم المتحدة لممارسة حالة الدفاع الشرعي او المحافظة على الامن والسلم الدوليين ، وان عدم وجود اسلحة الدمار الشامل المبرر الامريكي للغزو على العراق ، جعل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا منذ (ممارسة الضغوط ، ومحاولة تزوير الملفات وتقديم ادلة فاسدة ، ليس فقط على وجود هذه الاسلحة ، وعلى امكانية ان تكون جاهزة للاستعمال خلال خمس واربعون دقيقة ، او الضغوط لتلفيق تقرير عن حقيقة مزعومة لعقد مزيف لشراء العراق لكميات من اليورانيوم الخام من النيجر).

وعلى الرغم من أن المنظمة الدولية هى جهة الاختصاص الأصيل بمتابعة الأزمات واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجتها دبلوماسياً أو عسكرياً ، إلا أن الولايات المتحدة حرصت على إقصاء المنظمة الدولية عن أداء واجباتها بخصوص العدوان على العراق، لأنها تدرك أن إعادة القضية إلى الأمم المتحدة تعنى تزايد احتمالات تسوية الأزمة سلمياً[32]، وقد أدرجت الولايات المتحدة حربها ضد العراق بدعوى إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، وما يشكله من تهديد لأمنها ومصالحها، وأمن حلفائها، وهو ما يستدعى حق اللجوء باستخدام القوة لمنع الخطر العراقي قبل وقوعه، استنادا إلى استراتيجية الأمن القومى والتى أعلنت فى 18 سبتمبر 2002، لتبرير الهجمات الإستباقية التي تضمنت ضرب أي نظام يعتقد أنه يمتلك أسلحة دمار شامل، ويشكل تهديدا للولايات المتحدة أو مصالحها وفق الحرب الوقائية "الإستباقية" دون الإشارة إلى أن المنظمة الدولية هى الحكم الوحيد للشرعية الدولية، وهى تعنى المبادرة باستخدام القوة العسكرية قبل استخدامها من قبل العدو، وضمن هذا المفهوم فالحرب الوقائية لا تستند إلى الخوف من عدوان عراقي داهم ، وإنما إلى الخوف من خطر قادم محتمل وتهديد استراتيجي ، قد يمثله العراق لأمن الولايات المتحدة والعالم ككل، وقد فسرت الولايات المتحدة نص المادة (51) بشكل خاطئ ووفق ما يخدم مصالحها، رغم أن المادة المذكورة كانت صريحة فى اشتراطها لممارسة الدفاع الشرعى عن النفس بأن يكون العدوان واقعاً فعلاً إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وحتى هذا الحق ينبغى أن لا يصل إلى درجة استخدام القوة المسلحة[33].

لقد حدد القرار (3314) الخاص بتعريف العدوان ، والصـــادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة ، ثلاثة معايير وهى: المعيار الإقليمى : إذا كان العدوان يستهدف إقليم الدولة ووحدتها الجغرافية. ثم معيار المبادرة : أن يكون سابقاً زمنياً علـى فعـل الدفاع عن النفس – واخيراً معيار الخطورة: أي أن تكون أعمال القوة على درجة كافية من الخطورة . وبالتالى فإن الإدعاء الأمريكى بمشروعية الدفاع الوقائى عن النفس، يفتقر إلى الأساس القانونى السليم، مما جعله غير مقنع وإدعاءاته باطلة، لأن الولايات المتحدة لم تتعرض إلى أي هجوم أو خطر وشـيك الوقوع، من قبل العراق، كما حرصـت لجنة القانون الدولى فى المادة (33) من مشروعها حول المسئولية الدولية إلى إخضاع حالة الضرورة لمجموعة من القيود ، كأن يكون هناك فعلاً ضرورة لاستخدام القوة (الفقرة 1 / مادة 33) وأن لا تتعارض مع حل المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم المساس بالوحدة الترابية، والاستقلال السياسي لدولة أخرى[34].

أن الولايات المتحدة عملت على عرقلة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل الأزمة سلمياً، وأسهمت بطريقة او اخرى فى تفاقمها؛ لإيجاد ذريعة لعدوانها على العراق[35]، فقد ذهبت الولايات المتحدة ، وبريطانيا إلى الحرب على العراق بكيفية انفرادية ، بعيدا عن الإرادة الدولية، وبدون أي ســند قانوني، ومن غير تفويض من مجلس الأمن صاحب السلطة العليا فى حفظ الأمن ، والسلم الدوليين ، وبذلك فإن الحرب فاقدة للشرعية الدولية ، وأن الأمم المتحدة قد تعرضت للتهميش ، ومصـادرة دورها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن فشـلت فى منع أو حتى إدانة الحرب على دولة ذات سـيادة بل وعضـو فيها ، ورغم معارضة فرنسا ، والصين، وروسيا الاتحادية، وهى دول دائمة العضوية فى مجلس الأمن[36].

الخاتمة وأهم الاستنتاجات والتوصيات

لقد ارتكبت الولايات المتحدة الامريكية وحليفتها بريطانيا ، جرائم عديدة بحق الشعب العراقي، وسجلت مخالفات جسيمة لقواعد القانون الدولي ، باحتلالها العراق وقتل شعبه ، فشردت الملايين واعتقلت الالاف ، وقتلت عشرات الالاف ، وارتكبت جرائم ابادة جماعية بحق الشعب العراقي ، وهذه جميعها تعد من الجرائم التي تظمنتها المادة الخامسة من النظام الاساس للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة كجرائم حرب توجب معاقبة مرتكبها ومحاكمته امام المحكمة .

وبموجب المادة (27) من النظام الاساس لهذه المحكمة ، فان كلا من الرئيس الامريكي السابق (جورج بوش الابن) واركان ادارته (ديك تشيني– كولن باول– دونالد رامسفلد – كونداليزا رايس) ورئيس وزراء بريطانيا الاسبق توني بلير ، مسؤولين جنائيا عن جميع جرائم الحرب التي ارتكبت في العراق ، دون الاعتداد بصفتهم كرؤساء دول ، اذ ترفع هذه المادة الحصانة الرئاسية عن هؤلاء حال ان يثبت للمحكمة انهم مسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم .

ان قرار احتلال العراق بعد غزوه ، قد اتخذ بموافقة هؤلاء بوصفهم رؤساء لدول الاحتلال ، كما يسال القادة العسكريون في العراق جميعهم والجنود الذين ياتمرون بامرهم والخاضعون لسيطرتهم الفعلية عن ارتكاب هذه الجرائم الجسيمة في حق الشعب العراقي المحتل .

ان استخدام الاسلحة المحرمة دوليا ضد شعب العراق ، وكذلك ممارسة عمليات الاغتيال والقتل المنظم ، وتصفية الحسابات واعتماد السياسة الانتقامية ، وتجويع الشعب ، وتعذيب المعتقلين ، وتصفية المقاومة ، تتطلب محاكمة عادلة للحكام وساسة الاحتلال في الولايات المتحدة الامريكية او بريطانيا امام القضاء الجنائي الدولي من اجل ان ينالوا جزائهم عن الممارسات والجرائم التي ارتكبت بحق الشعب العراقي . ومع ادراكنا التام ، ان الولايات المتحدة وبريطانيا ليستا اطرافا في المحكمة الجنائية الدولية ، فان امكانية رفع دعاوى امام المحكمة ومن ثم جلب هؤلاء للعدالة يعد امرا غير ممكن .

وتجدر الاشارة الى ان الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة اعتمدت في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1968، اتفاقية بشان عدم قابلية جرائم الحرب والجرائم التي ترتكب في حق الانسانية للتقادم ، وهذه الجرائم هي على النحو المبين في لائحة نورنبرغ ، وتشمل المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف ، وقد قوبلت هذه الاتفاقيات بالترحيب من جانب المؤتمر الدولي الحادي والعشرين للصليب الاحمر ، الذي اجتمع في اسطنبول عام 1969، وخصصت احد قراراته ، القرار رقم (12) لهذه الاتفاقية ، وتناول الاعمال التي تقوم بها لجنة القانون الدولي لوضع (قانون للجرائم ضد سلام الانسانية وامنها) ومفهوم الحرب ايضا .

كما تنص اتفاقيات جنيف الاربع على المسؤولية المترتبة على انتهاك القانون الدولي الانساني اذ (لا يجوز لاي طرف متعاقد ان يتحلل او يحل طرفا متعاقدا اخر من المسؤوليات ، التي تقع عليه ، او على طرف متعاقد اخر فيما يتعلق بالمخالفات المشار اليها في المادة السابقة)، كما يرتب الملحق ايضا مسؤولية مدنية على دول الاحتلال ، لانتهاكها مبادئ القانون الانساني الدولي ، ويلزمها بالتعويض (يسال طرف النزاع الذي ينتهك احكام الاتفاقيات ، او هذا الملحق "البروتوكول" عن دفع تعويض اذا اقتضت الحال ذلك ، ويكون مسؤولا عن الاعمال كافة التي يقترفها الاشخاص الذين يشكلون جزءا من قواته المسلحة) .

([32]) عماد جاد ، الأزمة العراقية والتحرك داخل مجلس الأمن ، السياسة الدولية ، العدد 132 ، نيسان 1998، ص 251.

([33]) مجموعة باحثين، الاحتلال الامريكي للعراق: صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص30؛ د. محسن على جاد، المصدر سابق ، ص 192.

(34) محمد الهزاط ، الحرب الأمريكية ضد العراق فى ميزان القانون الدولى ، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004، ص 24.

(35) المصدر نفسه.

([36]) هدى محمود حرب، الحرب الاستباقية ومشروعية الحرب على العراق ، السياسة الدولية، العدد 153، المجلد 38 ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، تشرين الأول 2003، ص 70.

لهذا يترتب على الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهم دولتي احتلال في العراق ، العديد من الواجبات التي نصت عليها البروتوكولات والاتفاقيات الدولية كافة ، ومنها العمل على ضمان العمل السليم للمستشفيات والمراكز الصحية ، والتسليم السريع للمواد الغذائية والمياه الى الذين يحتاجونها .

فضلا عن ان تتخذ التدابير اللازمة كافة لعمل المنظمات الانسانية الدولية ، وضمان الوصول الفعلي لجميع المواد الغذائية والطبية الى جميع الاشخاص الذين يستحقونها ، لاسيما وان العديد من الجهات والمنظمات الانسانية تعمل في العراق ، واي انتهاك لهذا الواجب من هذه الدول يعد من باب الجرائم التي ترتب مسؤولية جنائية دولية لمسؤولي وممثلي هذه الدول امام القضاء الجنائي الدولي في المستقبل ، ومن ثم ترتيب المسؤولية المدنية على حكومات هذه الدول تجاه الشعب العراقي .

اما فيما يتعلق بذريعة ما يسمى (بالارهاب) فان احتلال العراق من الناحية العملية لم يفلح في القضاء على القاعدة ، بل ادى ذلك على لسان الرئيس الامريكي (الى محاولة تجميع جلب عناصر القاعدة في العراق) ، وهو ما يتناقض مع الزعم بوجود القاعدة في العراق ، ومن ثم لا يحق للولايات المتحدة وبريطانيا ان تتمسكا بحق الدفاع عن الامن والسلام الدوليين في تبرير غزوها للعراق ، لان حق الدفاع الشرعي او المشروع لا يمكن اعماله او استعماله الا في حالة واحدة نصت عليها المادة (51) من ميثاق الامم المتحدة التي عالج فيها مسالة (استخدام القوة المسلحة) بشكل وضع قيودا واضحة على اللجوء اليها .

ونتيجة لما تقدم يمكن عد الاحتلال الامريكي للعراق احتلالا غير شرعيا وباطلا ، وانتهاكا للقانون الدولي الانساني ، واعتداء على الشعب العراقي وحقه في تقرير مصيره مخالفة صريحة للمواثيق والاتفاقات الدولية بهذا الشان ، كما ان ذلك يحتم على الامم المتحدة العمل من اجل سحب القوات الاجنبية من العراق ، وبشكل يحقق رغبات الشعب العراقي بعيدا عن سياسة الكيل بمكيالين ، فالاحتلال الامريكي على العراق يعد عدوانا عسكريا صريحا لا لبس فيه ، لانه مستوف لاركان العدوان وصوره وحالاته ، وهو الوصف القانوني والفعلي المناسب لما اقترفته الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها ضد العراق.

كان من عواقبه واثاره احتلال دولة كانت مستقلة وذات سيادة منذ ان نالتهما عام 1932، باكتسابها عضوية عصبة الامم، ثم مشاركتها في تاسيس الامم المتحدة بوصفها عضوا اصيلا ومؤسسا فيها ، ووفقا لقواعد القوانين الدولية المعاصرة ، فان الاحتلال غير مشروع ولا يعطي دولة الاحتلال الا اختصاصات ادارية محض لمدة مؤقتة فقط . وكان على الأمم المتحدة أن تأخذ دورها الحقيقي في حالة احتلال العراق لأن من أولى اهدافها هو حفظ السلم والأمن الدوليين والتي نصت عليها المادة الأولى في فقرتها الأولى وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ المنظمة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وازالتها وتقمع اعمال العدوان وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية. فعلى الأمم المتحدة ان تتقيد بالأهداف والمبادئ التي أنشأت من اجلها وأن يكون فض المنازعات بالطرق السلمية بين الدول واللجوء الى التفاوض او تأليف لجان التحقيق او قبول الوساطة او اللجوء الى المحاكم والامتناع عن استخدام القوة .

المصادر

- **اولاً: المصادر العربية:**
- **الوثائق:**
- **قرار مجلس الأمن 1441 فى 8 نوفمبر 2002 (S/RES/1441 2002).**
- **الكتب**
- أحمد الرشيدى، العراق والشرعية الدولية: قراءات فى دلالات وسياق القرار 1441، مجلة السياسة الدولية ، العدد 151، يناير 2003.
- باسيل يوسف ، " السياسة الأمريكية حول محور الشر في ضوء القانون الدولي ،" الآداب (بيروت)، السنة 50 ، العددان 3 – 4 (آذار / مارس - نيسان / أبريل 2002) .
- بلال الحسن: " إسرائيل في ضوء نتائج الحرب ، إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً". بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 .
- د. جعفر ضياء جعفر، نعمان النعيمى، الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووى العراقى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 .
- د. حسن تركي عمير، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الارهابية: عوامل الانجاز ودواعي الاخفاق، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
- خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، عدد 151، يناير 2003 .
- رؤوف سليمان أبو عابد ، تداعيات احتلال العراق على القضية الفلسطينية ، أطروحة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2007 .
- د. سعيد اللاوندى ، وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية فى زمن الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- السيد أمين شلبى ، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها فى الشرق الأوسط ، شئون عربية ، العدد 109، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2002.
- عامر محسن سلمان العامري، مفاهيم الامن : مقارنة بين الامن القومي والامن الاقليمي والامن الجماعي، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية، العدد/11، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، بغداد، 2009، ص 158.
- عماد جاد ، الأزمة العراقية والتحرك داخل مجلس الأمن ، السياسة الدولية ، العدد 132 ، إبريل 1998.
- د. فؤاد السعيد : "الأبعاد الثقافية للعدوان على العراق" ، د. حسن نافعة (محرر) العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003.
- مجموعة باحثين، الاحتلال الامريكي للعراق: صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- د. محسن على جاد ، الهجوم الأمريكى البريطانى على العراق من وجهة نظر القانون الدولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005.
- د. مثنى على المهداوي و د. شكرية كوكز السراج، الاحتلال الامريكي وفقدان أمن العراق واستقراره (بحث منشور)، عن كتاب بصمات الفوضى: ارث الاحتلال الامريكي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013
- محمد الهزاط ، الحرب الأمريكية ضد العراق فى ميزان القانون الدولى ، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.
- ميلان راي ، خطة غزو العراق ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، 2003.
- نقلاً عن: رمزي سليمان ، " السياسة النفطية " ، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : المركز ، 2004).

- نيفين مسعد ، السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر، فى صناعة الكراهية فى العلاقات الأمريكية العربية ، (تحرير) أحمد يوسف أحمد ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، 2002.
- هانز بليكس ، نزع سلاح العراق الغزو بدلا من التفتيش ، ترجمة داليا حمدان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 .
- هدى محمود حرب، الحرب الاستباقية ومشروعية الحرب على العراق ، السياسة الدولية، العدد 153، المجلد 38 ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، أكتوبر 2003.
- هيلموت ميركلين ، دعو للعراق نفطه ... وعائداته: وجهة نظر أمريكية مغايرة، المستقبل العربي، العدد 302، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 .
- وحيد عبد المجيد، الحرب الأمريكية على العراق – تحليل شامل ، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، أبريل 2003 .
- يوسف كامل خطاب : "العدوان الأمريكى البريطانى على العراق" http://www.ar.wikipedia.org
- **الكتب المترجمة**
- بنجامين ر. باربر، امبراطورية الخوف: الحرب والارهاب والديمقراطية، ترجمة دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.
- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ...، ترجمة زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 306-312.
- جورج تينيت، في قلب العاصفة سنوتي في الـ (سي .أي. إية)، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2007، ص130.
- **الأجنبية :**

David Hoffman, "Beyond Public Diplomacy: Weapons for Mass Communication," Foreign ffairs (March – April 2002).